



نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتعلق به أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المرئية أو المسموعة أو الإلكترونية قبل يوم 14 أيلول/سبتمبر 2017، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (13/00 بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت دلهي، 02/00 - 10 أيلول/سبتمبر بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2017/30*

Original: English

الأمم المتحدة: السياسة التقشفية تصيب النساء بضرر أكبر

جنيف، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ - يقول تقرير جديد للأونكتاد إن النساء يُستبعدن من فرص العمل الأفضل رغم أن مشاركتهن في العمالة تتزايد ومشاركة الرجال تتناقص.

ويعزو تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٧: ما بعد التقشف - نحو صفقة عالمية جديدة زيادة التخصص في نوع العمل بحسب نوع الجنس إلى محدودية توافر فرص العمل الجيدة مقارنة بعرض وتوفر اليد العاملة.

في حين أن الوظائف الجيدة تقترن بالعمل في القطاع الرسمي، حيث الأجور أعلى، والترقي الوظيفي أسهل منالاً وظروف العمل أفضل تنظيماً، فترجع ندرة الوظائف الجيدة إلى البيئة السياساتية العالمية السائدة وإلى التغيرات الهيكلية والتكنولوجية الجارفة.

ويرى الأونكتاد أن استبعاد النساء من الوظائف الجيدة يفاقم اللامساواة من خلال انخفاض نصيب العمل في الدخل القومي، وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الطلب الكلي والنمو.

مع ذلك، يشدد التقرير على أن مجرد زيادة عمالة النساء لا تؤدي مباشرة إلى نمو وتنمية تشمل الجميع. وقال الأمين العام للأونكتاد، السيد موخيسا كيتويي، إن "هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتحقيق المساواة بين الجنسين في التوظيف والعمل، أكثر بكثير من مجرد مشاركة المرأة في الأسواق وقاعات الاجتماعات ومجالس الإدارة".

ويخلص التقرير إلى ضرورة تيسير حصول المرأة على عمل لائق - لاسيما بواسطة الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية بما يمكن النساء من الجمع بين العمل مدفوع الأجر وأي مسؤوليات تتعلق بالرعاية الاسرية. ومن شأن تعضيد هذه الجهود بسياسات تهدف إلى تقوية الطلب الكلي- بما في ذلك سياسات مالية

توسعية - أن يجعل النمو أكثر شمولاً للنساء ويزيد من الطلب على اليد العاملة، الأمر الذي يؤدي أيضا إلى آفاق اقتصادية أرحب للرجال.

ونظرا لتحديات العمالة المرتبطة بالتغيير الهيكلي والتكنولوجي، ومسؤولية المرأة الرئيسة في مجال الرعاية، يوصي الأونكتاد بأنه - في المدى البعيد - يجب تحويل أنشطة الرعاية غير المدفوعة الأجر والمدفوعة الأجر إلى عمل لائق، وأن يصبح ذلك جزءاً أصيلاً من الاستراتيجيات الرامية إلى بناء اقتصادات تشمل الجميع.

إدماج النساء ام استبعاد الرجال؟

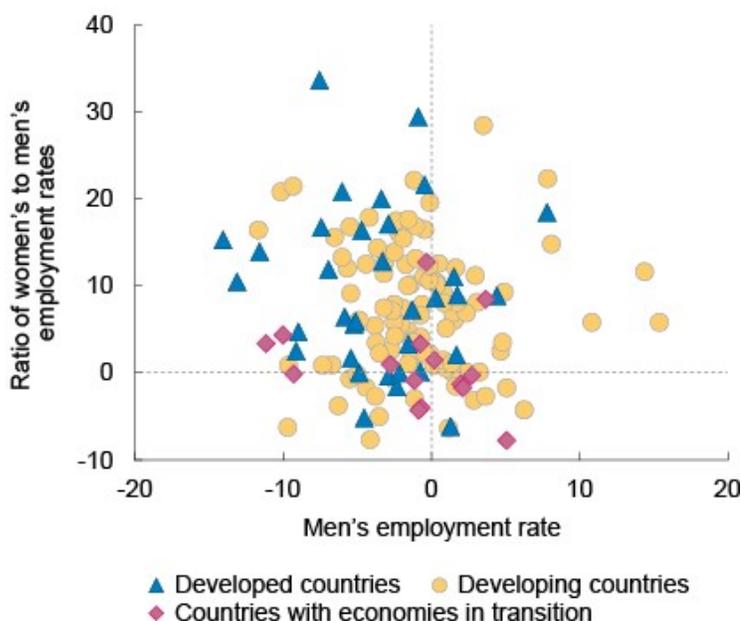
وفي ظل التقلبات الاقتصادية وسياسات التقشف والحركات المتقلبة لرأس المال، ومع ازدياد معدلات عمالة النساء (كما هي الحال في معظم البلدان) ومع تضائل معدلات عمالة الرجال، قد يصعب تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين في العمل. وعلى الرغم من أن هذه ظاهرة لم تُدرس بعد على نطاق واسع؛ ومع أنها أوضح في الاقتصادات الأكثر تقدماً، إلا إنها في الطريق لأن تصبح سمة من سمات أسواق العمل في جميع أنحاء العالم (انظر الشكل).

معدلات عمالة النساء منسوبة إلى معدلات عمالة الرجال مقابل معدل عمالة الرجال، ١٩٩١ -

٢٠١٤

(بالنسبة المئوية)

المصدر: الأونكتاد، 2017، تقرير التجارة والتنمية، 2017: ما بعد التقشف - نحو صفقة عالمية جديدة (منشورات الأمم المتحدة،



رقم المبيع E.17.II.D.5، نيويورك وجنيف).

ملحوظة: تبين الرُّبُعية التي تقع أعلى اليسار أن نسبة عمالة النساء إلى عمالة الرجال تزيد بتناقص معدل عمالة الرجال.

وفي الفترة بين مطلع التسعينيات من القرن الماضي وعام ٢٠١٤، ومن بين الـ ٨٠ في المائة من البلدان المتقدمة التي انخفضت فيها معدلات عمالة الرجال، بلغ متوسط ذلك الانخفاض ٣،٥ نقاط مئوية. وفي الوقت نفسه، ارتفعت معدلات عمالة النساء في هذه البلدان بنسبة متوسطها ٣،٢ نقاط مئوية. وثمة فروق أكبر بين البلدان النامية، ولكن في أكثر من نصف هذه البلدان هناك مؤشرات تدل على انخفاض معدلات عمالة الرجال وارتفاع معدلات عمالة النساء. وفي هذه البلدان، انخفضت معدلات عمالة الرجال بنسبة متوسطها ٢،٧ نقاط مئوية وارتفعت معدلات عمالة النساء بنسبة ٣،٦ نقاط مئوية.

إخفاقات التصنيع أكثر ضرراً بالنساء منها بالرجال

كان تراجع وظائف المصانع التقليدية والمجتمعات الصناعية السمة الأبرز لتنامي اللامساواة في البلدان المتقدمة، وهذا يؤثر بشكل واضح على الرجال متوسطي العمر في الطبقات العاملة.

وكذلك يتضاءل عدد الوظائف في قطاع الصناعة في كثير من البلدان النامية التي تشهد تراجع سابقاً لأوانه في النشاط الصناعي أو تشهد تعثراً في التصنيع؛ والآثار السلبية لهذا الوضع أكثر بكثير على النساء العاملات في قطاع الصناعة عن الرجال في نفس القطاع. وفي البلدان النامية في الفترة ١٩٩١-٢٠١٤، كان متوسط انخفاض نصيب العمالة الصناعية من مجموع العمالة ٧,٥ في المائة للرجال، مقارنة بما متوسطه ٣٩ في المئة للنساء.

وكذلك إن زيادة رأس المال المادي المستخدم في الإنتاج الصناعي مضر بالمرأة بوجه خاص. ومع زيادة كثافة رأس المال المقترنة بالتشغيل الآلي، فمن غير المرجح أن تعزز الثورة التكنولوجية المساواة بين الجنسين في المستقبل القريب في بلدان الجنوب.

*** ** ***